مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الخامس – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.5, No.1)
January 2022

رضاء أعضاء هيئة التدريس على التطبيقات العملية ومشاريع التخرج في مؤسسات التعليم التقني: دراسة ميدانية على عينة من مؤسسات التعليم التقني بمدينة بنغازي.

د. احمد إبراهيم الدوفاني/ مدير المعهد العالي للمهن الطبية بنغازي
د. يسري أدم العبيدي/ مدير المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بنغازي
أ. علي سالم السهولي /عميد كلية التقنية الكهربائية والإلكترونية بنغازي

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تطوير نظام معلومات الموارد البشرية في الشركة الليبية للحديد بمدينة مصراته. ولتحقيق الهدف من الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي. تكون مجتمع الدراسة من العاملين بالإدارة العامة للموارد البشرية وإدارة الحاسبات والنظم والاتصالات والقياديين، وقد اعتمدت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات على عينة الدراسة التي تكونت من (200) مفردة. وكانت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (163) استبانة أي ما يعادل 81٪ من مجتمع الدراسة. تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة التي تتلاءم مع طبيعة الدراسة. وبناء على تحليل البيانات الكمية للدراسة فقد تم التوصل الى مجموعة من النتائج والتي كان أبرزها: وجود علاقة ارتباط معنوية بين أبعاد نظام معلومات الموارد البشرية، وأن أكثر الأبعاد أهمية بُعد المعوقات الإدارية والتنظيمية إذ كان بدرجة أهمية مرتفعة (3.49) وتليها المعوقات البشرية بمتوسط (3.18) ثم بُعد المعوقات التقنية بمتوسط (3.13) وأخيراً المعوقات المالية بمتوسط (2.98). أوصت الدراسة بالعمل على تطوير نظم المعلومات بالشركة قيد الدراسة، التنسيق بين الإدارات ذات العلاقة بعملية تطوير نظام معلومات الموارد البشرية، تدريب المختصين بعملية التطوير والعاملين بإدارة الموارد البشرية على نظم المعلومات، متابعة وتطوير البرمجيات المطبقة في عملية تطوير نظام معلومات الموارد البشرية تماشياً مع سرعة التغير في تكنولوجيا المعلومات.

كلمات مفتاحية: نظام معلومات الموارد البشرية، الشركة الليبية للحديد والصلب.

Abstract

This study aims to identify the satisfaction of the Faculty members in technical education institutions about practical applications, graduation projects. To achieve the purpose of the study, a questionnaire was designed and distributed to a sample of (6)) Technical education institutions in the city of Benghazi, The questionnaire consisted of two parts, the first included demographic data about the respondents in the study; and the second included data related to practical applications and graduation projects. The descriptive analytical approach was also used to analyze the study data and test its hypotheses to reach the results of the study. Finally, the findings of the study clearly show that; There is satisfaction from faculty members on practical applications and graduation projects.

.المقدمة:

يعتبر التعليم المهني والتقني من أهم عوامل التنمية البشرية حيث يزود المجتمع بالفنيين و التقنيين المؤهلين القادرين على المساهمة في التطوير في شتى القطاعات الخدمية أو الإنتاجية . ولذلك فان التعليم التقني اكتسب أهمية كبيرة لان غاياته وأهدافه تتمثل في إنتاج الكفاءات القادرة على استغلال الموارد بشكل امثل وتقديم أفضل الخدمات للمجتمع والتي تعتبر عاملا أساسيا في التنمية.

ونجاح مؤسسات التعليم التقني يتوقف على مدى قدرتها على تزويد الخريجين بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من الحصول على فرصة عمل مناسبة، أو من خلال القيام بالمشاريع الخاصة وتوفير فرصة عمل لهم ولغيرهم، باعتبار أن عدم قدرة الخريج على تحقيق ذلك قد يرجع إلى عدم قدرة مؤسسات التعليم التقني في عملية تأهيل وتزويد الخريج بالمعارف والمهارات اللأزمة، أو أنه قد تم تزويده

بتخصصات غير مطلوبة في سوق العمل، الأمر الذي يفرض على مؤسسات التعليم التقني بضرورة تطوير مناهجها وبرامجها التدريبية بما يضمن تحسين مخرجاتها والرفع من كفاءتها لتتماشى مع الاحتياجات المتجددة لسوق العمل (الصقع،2014).

ولذا نجد إن المؤسسات التعليم التقني أمام تحديات كثيرة جداً، مطلوب منها اتخاذ قرارات جذرية وصعبة من أجل الإصلاح والارتقاء إلى مستويات الجودة في العمل الأكاديمي والتطبيقي بهدف توفير خريجين ذو كفاءات علمية وعملية تلبي طموحات الطلبة من جهة وسوق العمل من جهة ثانية، بعد أن تزودهم بمهارات عقلية وتشخيصية وإنسانية من شأنها أن تلبي احتياجات القطاعين العام والخاص لزيادة الفعالية الإدارية والإنتاجية فيهما.

وإذا نظرنا إلى التخصصات التي يلتحق بها الطلاب في ليبيا كمؤشر على الصلة بين مؤسسات التعليم التقني وسوق العمل، لوجدنا إن غالبية الطلاب يلتحقون بالتخصصات بناء على الرغبة وتأثيرات زملاء الدراسة أو الأسرة وليس على فرص العمل المتاحة مما يسبب ارتفاع نسبة التحاق الطلاب في تخصص دون أخر بالإضافة أن سوق العمل بحالته الآنية لا يستطيع استيعاب جميع الخريجين مما يسبب في رفع مستوى البطالة.

2.الدراسات السابقة:

ان استطلاع الابحاث والدراسات السابقة من المراحل المنهجية في البحث العلمي بهدف التعرف على المساهمات السابقة فيما يتعلق بموضوع البحث، والتالي سرد بعض من الدراسات السابقة حسب التسلسل الزمني:

دراسة(الغضبان، جرجس، 2000)، تركزت على مشكلة عدم ملائمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل وعدم فاعليتها في سوريا وأضحت إن في الوقت الراهن هناك خلل بين مخرجات عملية التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل. وتدهور مستوى كفاءة الخريجين وعدم قدرتهم على تنفيذ الأعمال في المؤسسات بالجودة المطلوبة وتراجع إنتاجية العامل وعدم التلاؤم مع تبدل المتطلبات نتيجة للتغيير الحاصل في بنية الوظائف والأعمال ومواصفاتها وتصنيفها، بسبب التطور المتسارع في التكنولوجيا والنمو الهائل في كم المعلومات العلمية وتنوعها. وإن نظام التعليم والتدريب المهني الحالي يعاني كونه عاجزاً عن أن يقدم للتنمية الاقتصادية ما تحتاج إليه من الاختصاصات التي تلائم متطلبات التنمية المتغيرة باستمرار.

دراسة (الربيعي، فلاح ،2012)، وتهدف هذه الدراسة إلى التشديد على أهمية إصلاح وإعادة هيكلة النظام التعليمي في ليبيا، إضفاء المزيد من المرونة على هذا القطاع، ليكون قادراً على تلبية حاجات سوق العمل ومواجهة مشكلة النقص في المهارات في هذه السوق، ولقد افترضت الدراسة بان تتوقف درجة المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل على كفاءة النظام التعليمي، فالأنظمة التعليمية التي تتميز بارتفاع الكفاءة ستتمكن من مواكبة المستجدات وامتصاص الصدمات الخارجية والداخلية التي يمكن أن تظهر في سوق العمل، أما الأنظمة التعليمية التي تنقصها الكفاءة فستواجه تحديات ومحددات عديدة ستعقد من مهمة المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل . ولقد واجهت عملية المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا نوعين من التحديات أو المحددات أسهمت في رفع معدلات البطالة الصريحة والمقنعة بين مخرجات التعليم. وأوضحت الدراسة إن نسبة تمثيل مخرجات التعليم العالي في معدلات البطالة أكبر كثيراً من نسبة مشاركتهم في سوق العمل. وقد تعمقت هذه الظاهرة بفعل عوامل أدت إلى تفاقم حالة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ظل ضيق مسار التعليم الثانوي، والتخصص المبكر، وانعدام الفرص تعلُّم

مهارات متعددة والحصول على فرص ثانية، وانعدام خدمات التوجيه للمستقبل الوظيفي، وعدم إجراء مسوح منتظمة لتحديد توجهات الخريجين.

دراسة (جحا، فاطمة و اخرون ، 2013)، هدفت الدراسة الى تقويم برنامج التدريب العملي في كليات الهندسة قسم الكهرباء بولاية الخرطوم والتعرف على الحالة الراهنة لتواجد برنامج التدريب العملي وعلاقته باحتياجات سوق العمل . وكذلك معرفة الدور الذي تلعبه كل من وزارة التعليم العالي والجامعات والكليات في توفير متطلبات برنامج التدريب العملي، وهدفت الدراسة الى تقديم معلومات من شأنها أن تخلق دافعاً إيجابياً يشجع الإدارات على توفير الأجهزة والمعدات في كليات الهندسة قسم الكهرباء . وتوصلت إلى النتائج التي تتمثل في أن برنامج التدريب العملي يمكن الخريج من أداء مهنته وذلك بعد أن يخضع لدورات تدريبية بعد التخرج أو عند مزاولته للعمل وكذلك ليس لوزارة التعليم العالي دور في دعم برنامج التدريب العملي.

دراسة (العيساوي، ستار، زغينين، منصور،2014)، بعنوان تطوير تخصصات التعليم التقني وربطها بسوق العمل وتفاعلها مع المجتمع دراسة ميدانية على بعض الكليات و المعاهد العليا بمدينة مصراته، أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة مباشرة بين احتياجات سوق العمل والتخصصات التقنية حيث تعتبر مخرجات التعليم التقني من أهم مدخلات سوق العمل، وتعتمد جودة هذه المخرجات على الكفاءات العلمية التدريسية والبنية التحتية والمناهج والأساليب التعليمة، كذلك ضرورة تضمين البرامج التقنية بما يساعد على خدمة المجتمع من خلال تزويد الدارسين بالمعلومات التقنية للاستفادة من الموارد المتاحة في بيئاتهم المحلية وسبل استثمار هذه الموارد.

تقرير هيئة الرقابة الإدارية (2015)، المشاكل التى تعترض التعليم التقني متمثل فى الهيئة و المعاهد التابعة لها والإشكاليات هى: التقصير فى معالجة التسيب الإداري، النقص فى أعضاء هيئة التدريس، الحاجة إلى صيانة المباني حيث أن البعض منها غير ملائم للدراسة، عدم استيعاب المعامل والمختبرات لإعداد الطلاب، النقص فى الإمكانيات والتجهيزات ومستلزمات التشغيل ومعدات التدريب، عدم وجود ملاك وظيفي معتمد فى بعض المعاهد، الافتقار إلى المنظومات الالكترونية الخاصة بالدراسة والامتحانات، النقص فى الكتب فى بعض التخصصات.

3.مشكلة الدراسة:

تمثل مشكلة البطالة وتوظيف الخرجين من أهم القضايا التي تشغل بال القائمين على توظيف الشباب، فعدم توظيف الخرجين (البطالة) تعتبر قضية معقدة لا يوجد لها سبب وحيد يمكن الاعتماد عليه لتفسير البطالة بليبيا وخاصة ان الاقتصاد الليبي يستوعب أكثر من مليون أجنبي في مختلف المجالات الوظيفية. ولعل هذا ما دفع دراسات عديدة الى تفسير البطالة من خلال نوعية مخرجات التعليم ومدى توافقها مع متطلبات سوق العمل(الكندري، نوال،2010، الدلو، حمدي أسعد، 2016). والمتتبع لأداء مؤسسات التعليم التقني في ليبيا في السنوات العشر الأخيرة أي منذ إنشاء الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني يجد بأن كثير من مؤسسات التعليم التقني تبذل قصار جهدها لتحسين جودة المخرجات ومع ذلك مشكلة التوظيف لخرجي تلك المؤسسات لم تحل بل لازالت قائمة وللوقوف على الأسباب الفعلية لهذه المشكلة كانت فكرة هذا البحث، بحيث يتم دراسة رضاء أعضاء هيأة التدريس على التطبيقات العملية ومشاريع التخرج والتي تمثل جزء كبير من العملية التعليمية ولها علاقة مباشرة بمؤسسات سوق العمل في تضيق الفجوة وتحسين التوافق بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل.

واستنادا لما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في شكل السؤال التالي:

ما رضاء أعضاء هيأة التدريس على التطبيقات العملية ومشاريع التخرج في مؤسسات التعليم التقني؟

4.أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية:

1. تحديد رضاء أعضاء هيأة التدريس على التطبيقات العملية ومشاريع التخرج في مؤسسات التعليم التقني.
2. التعرف على التطبيقات العملية و مشاريع التخرج التي يقوم بها طلاب مؤسسات التعليم التقني.
3. تقديم مجموعة من التوصيات التى من شانها أن تذلل الصعاب التى تواجه مؤسسات التعليم التقني المتعلقة بموضوع الدراسة.

5.أهمية الدراسة:

تستمد هذه الورقة أهميتها بسبب ظاهرة التي تشكل ناقوس خطر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا، وكثير من الدراسات التي تأكد بأن مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على توفير خرجين بالمواصفات التي تحتاجها القطاعات الإنتاجية والخدمية بليبيا. ولهذا أصبحت إيجاد درجة التوافق بين مخرجات النظام التعليمي التقني ومتطلبات سوق العمل من أبرز قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية بليبيا ولذلك فهي تكتسب أهمية خاصة في كونها الدراسة الأولى _حسب علم الباحثين_ لمعرفة مدى رضاء اعضاء هيأة التدريس على التطبيقات العملية ومشاريع التخرج في التوافق بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل.

6.فرضيات الدراسة:

استناداً على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة حول الموضوع تمت صياغة بعض الفرضيات التي قامت الدراسة باختبارها للوصول إلى الأهداف التي سعت إلى تحقيقها وللإجابة على تساؤل الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

"يوجد رضاء من قبل أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني على التطبيقات العملية ومشاريع التخرج".

الفرضية الرئيسة الثانية:

" توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم (أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني) حيال متغيرات الدراسة والتي تعزي إلى المتغيرات الديموغرافية (الجنس، الوظيفة، الدرجة العلمية، الخبرة التدريسية، الدورات التدريبية)".

7.حدود الدراسة:

تم أجراء هذه الدراسة في ظل الحدود الأساسية التالية:

حدود موضوعية: اقتصرت الدراسة على مدى رضاء أعضاء هيأة التدريس على التطبيقات العملية ومشاريع التخرج في مؤسسات التعليم التقني.

حدود زمنيه: تمت هذه الدراسة خلال شهر 2020/5

حدود مكانية: طبقت هذه الدراسة من خلال استقصاء أراء أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني الواقعة في مدينة بنغازي.

8.الإطار النظري للدراسة:

التعليم التقني مصطلح شامل يشير إلى تلك الجوانب من عملية التعليم (التقني) التي تشمل بالإضافة إلى التعليم العام، دراسة التكنولوجيا والعلوم ذات الصلة، اكتساب المهارات العملية، المواقف والفهم والمعرفة المتعلقة بالمهن في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية (إجباره،علوش ،2018، ص 34) ، ويعتبر التعليم التقني مسار من مسارات التعليم العالي الذي يلي مرحلة الدراسة الثانوية لدراسة التخصصات التقنية العملية بكافة أنواعها وتفرعاتها، يتم فيه إعداد كوادر تقنية قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل. وبما يساير التطور العلمي سداً لحاجات الفرد والمجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله ، وتقدمه مؤسسات التعليم التقني وهي الكليات التقنية والمعاهد التقنية العليا.

ونتيجة إن التطور الكبير والمتسارع في التكنولوجيا ووسائل الإنتاج والخدمات فرض ضرورة تطوير برامج ومناهج التدريب الذي تقوم به مؤسسات التعليم التقني لطلابها وذلك كوسيلة للارتقاء بمستوى ونوعية خريجيها ليصبحوا قادرين على خوض المنافسة في سوق العمل مع غيرهم من القوى العاملة الأخرى .وحرصاً على تحقيق هذا الهدف يجب توجيه الطلاب مؤسسات التعليم التقني لإجراء التدريب العملي في مؤسسات سوق العمل ،وتمكينهم من الإطلاع على التقنيات المستعملة وربط الدراسة النظرية بالواقع العملي(عبدالمالك، ابوجلالة،2014، ص66).

ومن اهم البرامج و مناهج التدريب وهى التطبيقات العملية ومشاريع التخرج، والمقصود بالتطبيقات العملية هي البرامج التطبيقية والميدانية التي تقوم مؤسسات التعليم التقني بتقديمه خلال العملية التعليمية داخل وخارج المؤسسة والتي يمكن حصرها في التطبيقات المعملية والزيارات الميدانية لمؤسسات سوق العمل وكذلك التدريب الميداني، الذي يشاطر فصل دراسي كامل مع مشروع التخرج وبمعدل لا يقل 240 ساعة.

اما مشاريع التخرج هي الأعمال المطلوبة خلال فصل دراسي من الطلاب لدراسة مشكلة أو تقديم بيانات ومعلومات على ظاهرة معينة من خلال بحث لغرض اكتساب مجموعة من المهارات مثل القدرة على التحليل وجمع البيانات وحل المشاكل وومهارات الحاسب الآلي وتحسين مستوى اللغة والتواصل مع مؤسسات سوق العمل.

ويتمثل سوق العمل في مؤسسات قطاع العمل العام وقطاع العمل الخاص، والذي من خلاله تعرض الوظائف، ويقصد به في هذه الدراسة تلبية احتياجات القطاع العام ومؤسساته من الكوادر الليبية المؤهلة وتشغيلهم فيه بما يتوافق مع تخصصاتهم وبما يتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة.

أهتمام مؤسسات التعليم التقني بإجراء التطبيقات العملية ومشاريع التخرج:

تؤدي مؤسسات التعليم التقني في الدول المتقدمة دوراً رئيساً في إجراء البحوث العلمية بكافة أنواعها ولمختلف الجهات راغبة الاستفادة من هذه البحوث، كما تلعب هذه مؤسسات دوراً تكاملياً مع القطاعات الإنتاجية والخدمية في تحديد الأولويات لمواجهة احتياجات المجتمع بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات منظمات الأعمال. يعد البحث العلمي التقني من أهم الركائز التي تقوم عليها عمليات التنمية ويعتمد عليها التطور الاقتصادي والاجتماعي الحضاري وللبحث العلمي دور مهم جدا في تطوير تفعيل الشراكة بين القطاعات الإنتاجية والخدمية و مؤسسات التعليم في إيجاد الحلول المناسبة للمعوقات التي تواجه خطط التنمية للقطاعات المختلفة، وتحقيق الاستثمار الأمثل. كما ان التطبيقات العملية لها دور مميز في استفادة الطالب من اخراطه في بيئة العمل حيث تؤدي

الى تحسين مهارة الاتصال مع الزملاء والمسئولين، تحسن مهارة الأداء وترفع من المهارة الفنية للاختصاص، تساعد في ربط المعلومات النظرية والعملية ببيئة العمل، تحتوي التطبيقات المعملية على متطلبات لصقل مهارات الخرجين الملائمة لسوق العمل، و تزيد من معرفة متطلبات العمل والوظيفة. وبناء على ماسبق يجب الأهتمام بإجراء التطبيقات العملية ومشاريع التخرج بما يكفل مساهمتها في تحسين التوافق بين مخرجات التعليم التقني وسوق العمل.

متطلبات مؤسسات التعليم التقني من سوق العمل:

يوجد العديد من الأحتياجات التي تساعد مؤسسات التعليم التقني للقيام بدورها التعليمي التطبيقي في سوق العمل ومنها:

- النفاذ إلى قواعد البيانات الذاتية لمنشآت القطاعات الإنتاجية والخدمية.
- أن يتيح القطاعات الإنتاجية والخدمية للمؤسسات التعليم التقني عملية تدريب الطلاب داخل منشآته في سياق تدريب حقيقي وليس مجرد اتفاقات لا يستفيد منها الطلاب.
- عقد اتفاقيات تعاونية تستطيع مؤسسات التعليم التقني من خلالها الوصول إلى موظفي القطاعات الإنتاجية والخدمية، ومن جانب آخر تسهيل وصول أعضاء هيأة التدريس وخبراء مؤسسات التعليم التقني إلى الفرص المهنية بالقطاعات العام و الخاص.
- تشجيع الطلبة للخوض في العمل و تعلم المهنة وتطبيقاتها.

جوانب الاستفادة للمؤسسات التعليم التقني :

هناك العديد من المزايا والمكتسبات التي تعود على مؤسسات التعليم التقني من جراء تعاونها مع مؤسسات سوق العمل أبرزها :

- تنمية مصادر تمويل جديد للمؤسسات التعليم التقني تمكنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال مساهمة القطاعين العام والخاص في تمويل البحث العلمي والتجهيزات
- إجراء البحوث التطبيقية والتدريب العلمي لطلاب في منظمات الأعمال مما ينمي مهاراتهم التطبيقية وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم.
- تعزيز المركز التنافسي للمؤسسات التعليم التقني ومواكبتها للتطوات الحديثة في مختلف المجالات، في ظل ازدحام سوق التعليم العالي بالعديد من الجامعات والكليات والمعاهد المحلية.
- رفد البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم : إذ لا يمكن لبحث علمي متطور أن يبحث في مشكلات بعيدة عن واقعه ، كأن يبحث مثلاً في مواضيع مأخوذة من مشكلات تعاني منها دول أو صناعات أخرى .
- تطوير الخطط التعليمية والدراسات العليا في للمؤسسات التعليم التقني: حيث إن توظيف البحث التقني لخدمة منظمات القطاعين العام الخاص في مراحل التنمية كافة، يساعد على تطوير الخطط التعليمية والمناهج وفق الاحتياجات العملية والعلمية القائمة والواقع الخاص السائد في المجتمع ، إن كان من حيث النوعية أو التخصص أو العدد المطلوب كما يعمل على تأهيل جيل من الخريجين على إطلاع بواقع العمل المستقبلي ومشكلاته.
- توظيف الإمكانيات العلمية البشرية والخبرية التوظيف الصحيح : فبدلا من توظيف الإمكانيات البشرية والخبرية الثمينة في مؤسسات التعليم التقني، لدارسة مشكلات نظرية مطروحة في الكتب أو الأبحاث المنشورة، ، فإن التعاون مع المؤسسات

والشركات العامة و الخاصة، لحل مشاكلها وتحسين أدائها، سيؤدي إلى استغلال هذه الإمكانيات الاستغلال الصحيح والسليم في خدمة التنمية الاقتصادية في البلد .

جوانب الاستفادة مؤسسات سوق العمل (القطاعات الإنتاجية والخدمية):

هناك العديد من المنافع التي تعود على مؤسسات سوق العمل من مخرجات مؤسسات التعليم التعليم التقني ومنها:

- الحصول على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة من مخرجات المؤسسات التعليم التقني.
- الاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والكليات والمعاهد التقنية والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية والتطبيقية لمنظمات القطاعين العام والخاص .
- نقل المعرفة الحديثة في المؤسسات التعليم التقني إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة وأساليب عمل قائمة .
- يؤدي التعاون على المدى البعيد إلى التقليل من الاعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة وتقليل النفقات وزيادة المردود الاقتصادي للقطاع الخاص .
- التعرف على اتجاهات الأبحاث ونتائجها .
- إمكانية استخدام وتشغيل المعاملل التجريبية التي تتوفر بالمؤسسات التعليم التقني، بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات العلمية الأخرى.

9. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع اعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني الواقعة في مدينة بنغازي، ونظراً لحدود الإمكانيات (التكلفة والوقت) تعذر إجراء المسح الشامل لجميع المؤسسات، لذلك تم اختيار عينة قصديه تكونت(6) مؤسسات التعليم التقني استهدفت جميع أعضاء هيأة التدريس بها، و الجدول التالي يوضح عينة الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (**1**) يوضح عينة الدراسة

ر.م	أسم المصرف	الاستبانات الموزعة	الاستبانات المستلمة	نسب الأستلام
.1	كلية التقنية الكهربائية و الالكترونية	15	12	٪80
.2	المعهد العالي لتقنيات الحاسوب	15	10	٪66.6
.3	المعهد العالي للمهن الهندسية (الماجوري)	15	12	٪80
.4	المعهد العالي للمهن الطبية	15	13	٪86.6
.5	المعهد العالي للعلوم الإدارية و المالية	10	8	٪80
.6	المعهد العالي للمهن الهندسية (الفروسية)	10	6	٪60
	الإجمالي	80	61	٪76

10.مصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو من "أساليب التحليل المعتمد على معلومات كافية و دقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من اجل الحصول على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية، وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة" (عبيدات وآخرون، 1999، ص:46)، كما المنهج الوصفي التحليلي يهتم بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالظاهرة واستخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات، بالإضافة يوصف الظاهرة قيد الدراسة عن طريق تجميع البيانات الثانوية والاولية وتحليلها للوصول الى الاستنتاجات تتعلق بتساؤلات الدراسة. وقد استند الباحثون في جمع البيانات على مصدران متعارف عليهما لتجميع البيانات، الأول من المصادر الأولية، والأخر من المصادر الثانوية

(Creswell, 2003; Blumberg et al., 2005; Saunders et al., 2007; Easterby-Smith et al., 2008)

اشتملت هذه الدراسة على المصادر الثانوية المتمثلة في الدراسات السابقة والكتب والمراجع والدوريات والأبحاث ، ونحوها، وكذلك المصادر الأولية لتجميع البيانات تتمثل في استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة الدراسة.

11: أداة الدراسة

تم بناء استمارة استبيان كأداة رئيسية في تجميع البيانات بحيث وزعت على أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم التقني ولقد قسمت إلى ثلاث أقسام هما: القسم الأول والمتعلق بالبيانات العامة عن المشاركين في الدراسة وهي الجنس، الوظيفة، المؤهل العلمي، الدرجة العلمية، الخبرة التدريسية، في حين خصص القسم الثاني لاستطلاع الآراء حول التطبيقات العملية (تطبيقات معملية والزيارات الميدانية والتدريب الميداني) ويتكون من 21 فقرة والقسم الثالث لاستطلاع الآراء حول مشاريع التخرج ويتكون من 20 فقرة. وتم صياغة الفقرات بصورة ايجابية، وقد استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي الأكثر استخدماً وشيوعاً لدي الباحثون، ويشمل المقياس خمس مستويات حدها الأعلى يتمثل في موافق بشدة ، وحدها الأدنى تمثل في غير موافق بشدة ، وقد تم ترميز تلك المستويات الاستعانة بها بالحاسب الالي واستخدام برنامج إحصائي من حزمة البرمجيات الواردة في (SPSS)، وللحكم على مدى رضاء أعضاء هيأة التدريس على التطبيقات العملية ومشاريع التخرج في مؤسسات التعليم التقني قام الباحثون بحساب مدى طول خلية المقياس من احتساب (4) دراجات وهي ناتج عملية طرح الحد الأعلى والحد الأدنى لمقياس "ليكرت" الخماسي(5-1)، ثم أجراء عملية تقسيمه على الحد الأعلى (5) على طول خلايا المقياس (4\5 =0.8) وأضافه ناتج عملية القسمة إلى أدنى درجة في المقياس (الواحد الصحيح) بحيث أصبح مدى الدرجة يتراوح مابين(1– 1.8) وهكذا لباقي درجات المقياس. بمعنى عندما تقع أجابه المبحوث في المدى (1– اقل من 1.8) يعني أنه غير موافق بشدة وهكذا حسب ما موضح بالجدول التالي:

جدول (**2**) طول الخلية لمقياس الدراسة وفقا لمقياس Likert ودرجة الرضاء للعبارات الايجابية

الفئة في مقياس Likert	ترميز العبارات	طول الخلية	مدى الرضاء
غير موافق بشدة	1	من 1 الي أقل 1.80	ضعيف جداً
غير موافق	2	من 1.80 الى أقل 2.60	رضاء ضعيف
محايد	3	من 2.60 الى اقل 3.40	رضاء متوسط
موافق	4	من 3.40 الى اقل 4.20	رضاء مرتفع
موافق بشدة	5	من 4.20 الى اقل 5.00	رضاء مرتفع جداً

12.صدق و ثبات فقرات أداة الدراسة:

يقصد بالصدق "مدى قدرة المقياس أو أداة البحث على قياس ما يفترض قياسه" (إدريس،2008،ص 424) ولهذا تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد التقنية العليا لما لهم من خبرة في هذا المجال ، حيث طلب منهم إبداء أرائهم وملاحظاتهم حول أسئلة وفقرات الدراسة، وذلك سواء بالحذف و/أو التعديل و/أو الإضافة، وبناء على مقترحات وملاحظات المختصين فقد تم تعديل استمارات الاستبيان حتى ظهرت الاستمارة في صورتها النهائية .

ولقياس مدي ثبات أداة الدراسة (الاستبيان) وللتأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تم تكرار القياس على نفس الشخص عدة مرات في نفس الظروف، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) ، كما هي مبينة في الجدول (3) التالي:

جدول رقم (**3**) يوضح كلا من معامل الثبات و معامل الصدق

اقسام الدراسة	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
التطبيقات العملية	21	0.820	0.905
مشاريع التخرج	20	0.907	0.952

يتضح من الجدول أعلاه إن معامل الثبات و الصدق لجميع محاور الدراسة قد تجاوزت المدى المقبول ($\alpha > 0.7$) وفقا Pallant, J. (2001) وهذا يدل على أن استمارة الاستبيان اتسمت بالثبات والصدق وبدرجة معقولة، وعليه يمكن اعتبار هذه المعاملات تصب في مصلحة أداة الدراسة مما يؤهلها تكون أداة قياس مناسبة وفاعلة لهذه الدراسة ويمكن تطبيقها بثقة ويجعل منها صالحة لأغراض التحليل.

13. تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

تم تحليل البيانات المتحصل عليها بواسطة أداة جمع البيانات (استمارة الاستبيان) كالتالي:

أولا: تحليل البيانات الديموغرافية

تم استخدام الأسلوب الوصفي لاستخلاص بعض المؤشرات الإحصائية لعينة الدراسة من حيث الجنس، الوظيفة، الدرجة العلمية، الخبرة التدريسية، الدورات التدريبية كما جدول رقم (4):

الجدول رقم (4) البيانات الديموغرافية

المتغير	نوع المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	الذكور	36	٪59
	اناث	25	٪41
	المجموع	61	٪100
الوظيفة	مدير مؤسسة	2	٪3.3
	نائب مدير	2	٪3.3
	مدير مكتب	10	٪16.4
	رئيس قسم	19	٪31.1
	عضو هيأة تدريس	28	٪45.9
	المجموع	61	٪100
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	49	٪80.3
	محاضر	10	٪16.4
	استاذ مساعد	2	٪3.3
	استاذ مشارك	–	–
	استاذ	–	–
	المجموع	61	٪100
الخبرة التدريسية	اقل من 5 سنوات	40	٪65.6
	من 5 الي 10 سنوات	8	٪13.1
	اكثر من 10 سنوات	13	٪21.3
	المجموع	61	٪100
الدورات التدريبية	لا توجد	10	٪16.4
	اقل من 3 دورات	1	٪27.9
	من3 الى5 دورات	23	٪37.7
	اكثر من 5 دورات	11	٪18
	المجموع	61	٪100

يوضح الجدول(4)، إن نسبة المبحوثين من الذكور بلغت (59٪) والاناث بلغت (41) وقد يعزى الفارق الى طبيعة العمل كمدراء مؤسسات ومدراء مكاتب ورؤساء أقسام. كما يبين الجدول أعلاه إن ما نسبته (45.9٪) من المبحوثين هم أعضاء هيأة تدريس ومانسبته (54.1٪) هم أعضاء هيأة تدريس مكلفون بالقيام بأعمال إدارية أضافة الى عملهم كأعضاء هيأة تدريس (روؤساء اقسام، مدراء مكاتب، نائب مدير، ومدير عام) وذلك مؤشر جيد بان الإجابات تعكس جميع الوظائف التي يشغلها أعضاء هيأة التدريس. وان النسبة الأكبر (80.3٪) من المبحوثين يحملون درجة الماجستير ودرجتهم العلمية محاضر مساعد وهي اقل مؤهل علمي لعضؤ هيأة التدريس وان ما نسبته (19.7٪) من المبحوثين من حملة درجة الدكتوراه منهم مانسبته (16.4٪) درجتهم العلمية محاضر ومانسبته (3.3٪) درجتهم العلمية أستاذ مساعد. ويلاحظ أن معظم عينة الدراسة يحملون مؤهلات علمية الأمر الذي يسهل من عملية استيعاب وفهم بيانات الدراسة. كما يلاحظ من الجدول(4)، إن نسبة (65.6٪) من المبحوثين لديهم مدة خدمة تدريسية

في تتراوح اقل من (5) سنوات، وقد يشير ذلك إلى قلت الخبرة في مجال التدريس ، بينما ما نسبته (21.3٪ و 13.1٪) من المبحوثين تتوفر لديهم الخبرات أكثر من (5) سنوات ونتوقع امتلاكهم المعارف العلمية وخاصةً بموضوع الدراسة. ويمكن أن نستخلص من هذه المؤشرات أن البيانات المتحصل عليها للدراسة كان مصدرها في الغالب من ذي خبرة طويلة نسبياً مما يُعطي أهمية للبيانات التي قدموها، أما بخصوص الدورات التدريبية فنجد ما نسبته (16.4٪) فقط من المبحوثين لم ينخرطون في دورات تدريبية اما الباقي فقد تلقوا العديد منها ومنهم ما زاد عن (5) دورات وذلك يعتبر مؤشر جيد دال على اهتمام تلك المؤسسات التعليمية بدور التدريب.

ثانيا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات المبحوثين حول مدى رضاء أعضاء هيأة التدريس على التطبيقات العملية:

لتحقيق أهداف الدراسة أستخدم الباحثون المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، المدى، والترتيب، في تحليل إجابات المبحوثين عن فقرات مقياس مدى رضاء أعضاء هيأة التدريس على التطبيقات العملية في مؤسسات التعليم التقني، كما موضح بالجدول (5):

الجدول (**5**) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات المبحوثين عن مدى الرضاء على التطبيقات العملية

ت	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مدى الرضاء	الترتيب
1	تساهم في رفع مهارة احتراف المهنة وأخلاقياتها.	3.4634	1.05113	مرتفع	**3**
2	تؤدي إلى تحسين مهارة الاتصال مع الزملاء والمسئولين.	2.4878	1.20669	ضعيف	**21**
3	رفع درجة كفاءة التعامل مع الظروف الصعبة.	3.2683	.92262	متوسط	**8**
4	تحسن مهارة الأداء وترفع من المهارة الفنية للاختصاص.	3.5366	1.00244	مرتفع	**2**
5	تساعد في تحسين معرفة بيئة العمل.	3.2927	1.16713	متوسط	**7**
6	تؤدي إلى تحسين مهارة التفكير والقدرة على حل المشكلات.	2.6098	1.09266	متوسط	**19**
7	تساهم في رفع مهارة استخدام مصادر المعلومات وأنظمتها الحديثة.	3.3415	1.13159	متوسط	**5**
8	تزيد من المقدرة على اتخاذ القرارات.	2.6585	1.08650	متوسط	**18**
9	تؤدي إلى تحسين مستوى الالتزام و الجدية في العمل.	3.0000	1.00000	متوسط	**12**
10	تساهم في حسن التعامل مع الآخرين.	3.0976	1.20010	متوسط	**11**
11	ترفع من مستوى استخدام اللغة.	3.1951	.87234	متوسط	**9**
12	تجعل الخرجين لديهم إلمام بمجال السلامة المهنية.	2.7805	1.17286	متوسط	**14**
13	تزيد من معرفة متطلبات العمل والوظيفة.	3.293	1.0306	متوسط	**6**

14	تساعد في التعرف على حزمة القرارات والقوانين المنظمة للعمل.	2.6585	1.03947	متوسط	17
15	تساعد في ربط المعلومات النظرية والعملية ببيئة العمل.	3.1707	1.04648	متوسط	10
16	تساهم في تطبيق المفاهيم المعملية على بيئة العمل.	3.9268	.84824	مرتفع	1
17	تساعد في معرفة المواصفات القياسية المطبقة في بيئة العمل.	3.4146	.89375	مرتفع	4
18	مدة التدريب الميداني والزيارات العملية كافية للحصول على المهارات المطلوبة.	2.7561	.91598	متوسط	15
19	تحتوي التطبيقات المعملية على متطلبات لصقل مهارات الخرجين الملائمة لسوق العمل.	2.8780	1.14445	متوسط	13
20	تساهم مؤسسات سوق العمل في وضع خطط وبرامج التدريب الميداني والتطبيقات العملية.	2.7561	1.19959	متوسط	16
21	تتوفر التجهيزات ومواد التشغيل اللازمة لتنفيذ التطبيقات العملية داخل وخارج المعهد.	2.5610	1.07352	ضعيف	20
المتوسط العام		3.7963	.38814	مستوى الرضاء مرتفع	

يتضح من الجدول (5)، أن مدى رضاء أعضاء هيأة التدريس على التطبيقات العملية كان مرتفعاً بمتوسط حسابي عام بلغ (3.7963) وبانحراف معياري عام مقداره (.38814). وذلك يعني بشكل عام ان التطبيقات العملية بمكوناتها تساهم و بدرجة او مستوى مرتفع في التوافق بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل.

حيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم (16) التي تنص على"تساهم في تطبيق المفاهيم المعملية على بيئة العمل" بمتوسط حسابي مقداره (3.9268) وبانحراف معياري قدره (.84824) وبمدى رضاء مرتفع، بينما حازت الفقرة رقم (4) التي تنص على "تحسن مهارة الأداء وترفع من المهارة الفنية للاختصاص" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (3.5366) وبانحراف معياري قدره (1.0024) وبمدى رضاء مرتفع. بينما جاءت في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (21) التي تنص على "تتوفر التجهيزات ومواد التشغيل اللازمة لتنفيذ التطبيقات العملية داخل وخارج المعهد" بمتوسط حسابي مقداره (2.5610) وبانحراف معياري قدره (1.0735) وبمدى رضاء ضعيف، وكذلك جاءت الفقرة (2) وبمدى رضاء ضعيف وفي المرتبة الأخيرة التي تنص على " تؤدي إلى تحسين مهارة الاتصال مع الزملاء و المسئولين" بمتوسط حسابي مقداره (2.4878) وانحراف معياري قدره (1.2066).

ثالثا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات المبحوثين حول مدى رضاء أعضاء هيأة التدريس على مشاريع التخرج :

للتعرف على مدى رضاء أعضاء هيأة التدريس على مشاريع التخرج في مؤسسات التعليم التقني كانت النتائج حسب المعروض بالجدول رقم (6) ادناه.

ويتضح من الجدول (6)، أن مدى رضاء أعضاء هيأة التدريس على مشاريع التخرج كان مرتفعاً بمتوسط حسابي عام بلغ (3.7689) وبانحراف معياري عام مقداره (.50852). مما يعني إن مشاريع التخرج تساهم وبمستوى مرتفع في تحسين التوافق بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل.

حيث حازت الفقرة رقم (4) التي تنص على"ينمي لدى الخريج المهارات الأكاديمية وتقديم العروض المرئية و مهارات البحث" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي مقداره (4.1311) وبانحراف معياري قدره (71822.) ومدى رضاء مرتفع، بينما حازت الفقرة رقم (18) "الإلمام بكتابة البحوث أو التقارير بمنهجية علمية" على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مقداره (4.0000) وبانحراف معياري قدره (81650.) ومدى رضاء مرتفع. بينما جاءت في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (19) التي تنص على "تساهم في حل بعض المشاكل التقنية التي تواجه مؤسسات سوق العمل" بمتوسط حسابي مقداره (3.5246) وبانحراف معياري قدره (95928.) ومدى رضاء مرتفع، وكذلك جاءت الفقرة (9) بمدى رضاء مرتفع وفي المرتبة الأخيرة التي تنص على "يزيد من القدرة التنافسية لدى الخرجين على الوظيفة في سوق العمل" بمتوسط حسابي مقداره (3.4754) وانحراف معياري قدره (88707.).

الجدول (**6**) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات المبحوثين عن مدى الرضاء على مشاريع التخرج

ت	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المساهمة	الترتيب
1	يساعد في فهم متطلبات العمل والوظيفة.	3.6066	.86176	مرتفعة	16
2	يؤدي إلى رفع مهارات الخرجين للوظيفة (إدارة الوقت– التفكير المستقل– تقدير الرئيس المباشر– اتخاذ القرار).	3.7213	.89687	مرتفعة	12
3	يرفع من أهمية التخصص العلمي في سوق العمل.	3.9344	.65495	مرتفعة	5
4	ينمي لدى الخريج المهارات الأكاديمية وتقديم العروض المرئية ومهارات البحث.	4.1311	.71822	مرتفعة	1
5	يساهم في تأسيس الفهم السليم للأداء الناجح في البيئة الوظيفية.	3.5246	.86807	مرتفعة	18
6	يزيد من رغبة الخرجين في الالتحاق بالوظيفة ذات صلة بتخصصهم الأكاديمي.	3.8852	.93271	مرتفعة	7
7	يساعد الخرجين على ربط الدراسة النظرية بالوظيفة وبيئة العمل.	3.8361	.85985	مرتفعة	9
8	يساهم على تأسيس علاقة قوية مع الوظيفة التي سيلتحق بها الخريج.	3.6393	.87622	مرتفعة	14
9	يزيد من القدرة التنافسية لدى الخرجين على الوظيفة في سوق العمل.	3.4754	.88707	مرتفعة	20
10	يؤدي إلى رفع مهارة توثيق مصادر المعلومات.	3.9180	.86207	مرتفعة	6
11	ينمي لدى الخرجين مهارة القراءة و الكتابة باللغة الانجليزية.	3.7049	.97201	مرتفعة	13
12	له دور مهني يركز على اكتساب المهارات والقدرات العلمية والعملية المطلوبة في سوق العمل.	3.5574	.86650	مرتفعة	17
13	يرفع من مستوى مهارة صياغة التوقعات والتوصيات واستخلاص النتائج من المشاهدات والبيانات والإلمام بكتابة الملخصات.	3.7705	.80402	مرتفعة	10
14	تساعد بمعرفة البرامج العلمية المستخدمة في مجال التخصص.	3.9672	.70633	مرتفعة	4
15	يؤدي الى فهم طرق الإحصاء والعمليات الإحصائية.	3.6230	1.00273	مرتفعة	15
16	تساعد على رفع مستوي مهارة العمل ضمن فريق.	3.9836	.71861	مرتفعة	3
17	بعض المشاريع تقدم دراسات تستفيد منها مؤسسات سوق العمل.	3.8361	.82017	مرتفعة	8
18	الإلمام بكتابة البحوث أو التقارير بمنهجية علمية.	4.0000	.81650	مرتفعة	2
19	تساهم في حل بعض المشاكل التقنية التي تواجه مؤسسات سوق العمل.	3.5246	.95928	مرتفعة	19
20	تهتم وتركز على الجوانب التطبيقية والإحصائية.	3.7377	.70478	مرتفعة	11
المتوسط العام		3.7689	.50852	مدى الرضاء مرتفع	

14. تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة:

كما قام الباحثون باستخدام اختبار التوزيع الطبيعي عن طريق (Kolmogorov – Smirnov) لمعرفة مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي من عدمه، وهو اختبار اساسي عتد اختبار الفرضيات الدراسة، لان معظم الاختبارات المعلمية (Parametric) تشترط ان يكون توزيع البيانات طبيعيـــاً، وتقضي قاعدة قرار القبول بان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت (P- value) اكبر من مستوى المعنوية 5٪ والجدول رقم (7) يوضح نتائج هذا الاختبار والذي يشير إلي أن جميع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ، حيث ان قيمة P- value أكبر من 5٪ لكل الابعاد ، عليه يمكن إجراء الاختبارات الإحصائية التي تعتمد علي إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

جدول رقم (7) اختبار التوزيع الطبيعي One – Sample Kolmogorov – Smirnov

المتغير	P- value
التطبيقات العملية	0.086
مشاريع التخرج	0.091

اولاً: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

تمت صياغة الفرضية الرئيسية الأولي لهذه الدراسة بعبارة "يوجد رضاء من قبل أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني على التطبيقات العملية ومشاريع التخرج"، ولاختبار هذه الفرضية فقد تم اللجوء إلى اختبار (t) لعينة واحدة One sample t-test، على اعتبار أن القيمة ألاختباريه للمقياس ليكارت 3 والتي يمثل نقطة القطع، ويتم عدم رفض الفرضية أو رفضها بناءاً علي قيمة α، ووفقاً Stangor (1998) عادتاً ما تكون قيمة $\alpha = 0.05$ وذلك لاختبار الفرضيات التي تتعلق بالعلوم السلوكية و الاجتماعية. وعلية إذا كانت قيمة الدلالة (P) اقل من α فأنه يتم عدم رفض الفرضية أي ($P < 0.05$) وذلك كما يلي :-

الفرضية الرئيسية الأولى:

"يوجد رضاء من قبل أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني على التطبيقات العملية ومشاريع التخرج" .

جدول رقم (8) نتائج اختبار (t) لعينة واحدة One sample t-test

المتغيرات	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ث	درجة الحرية	قيمة الدلالة	القرار الاحصائي
التطبيقات العملية	61	3.7963	.38814	76.389	60	.000	دال
مشاريع التخرج	61	3.5689	.48263	57.754	60	.000	دال

من خلال ما تم توصلت إليه الدراسة من النتائج الموضحة بالجدول رقم (8) والذي يوضح أن المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة التطبيقات العملية و مشاريع التخرج، كانت 3.7963 و 3.5689 علي التوالي، وبانحرافات معيارية 3.7963 و 3.5689 على التوالي، وعليه فان المتغيران ضمن المستوي العالي حسب التصنيف بجدول (2) ، كما أن ($P< 0.05$) ، وبالتالي لا ترفض الفرضية الرئيسية الأولى بناء على المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري للمتغيرات، مما يعني إلى أن هناك اتفاقاً وتأييداً

عالياً بين أفراد عينة الدراسة حول وجود رضاء على التطبيقات العملية ومشاريع التخرج، وعليه لا ترفض الفرضية الرئيسية الأولي "يوجد رضاء من قبل أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني على التطبيقات العملية ومشاريع التخرج".

ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تمت صياغة الفرضية الرئيسية الثانية لهذه الدراسة بعبارة " توجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم (أعضاء هيئة التدريس بالعاهد العليا) حول وجود معوقات تحول دون تطوير التعليم التقني في ليبيا تعزي إلى المتغيرات الديموغرافية للدراسة".

لاختبار هذه الفرضية فقد تم تقسيم هذه الفرضية الرئيسية الثانية إلى فرضيات فرعية و التي تم اختبارها على النحو التالي :

الفرضية الفرعية الأولى:

تمت صياغة الفرضية الفرعية الاولى لهذه الدراسة بعبارة "توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم (أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني) حيال متغيرات الدراسة والتي تعزي إلى متغير الجنس"، و الجنس لمكونات العينة أما ذكور او اناث، و بناء على هذا المكون فان العينة سوف تنقسم إلى عينتان كل منها مستقلة عن الأخرى ولا يوجد أي تداخل بينها، وبالتالي فان الاختبار الذي قد يكون مفضل في مثل هذه الحالات هو اختبار (t) للعينات المستقلة أو لعينتان مستقلتان، والجدول المبين أدناه يوضح نتائج الاختبار.

جدول (9) نتائج اختبار (t) للعينات المستقلة(Independent Samples Test) لمتغير الجنس

المتغيرات	الجنس	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
التطبيقات العملية	ذكور	36	3.8241	.38075	.669	.772	غير دال
	اناث	25	3.7562	.40297			
مشاريع التخرج	ذكور	36	3.5306	.49617	.662	.963	غير دال
	اناث	25	3.6240	.46684			

ويتبين من الجدول (9) أن كل من متغيرات الدراسة (التطبيقات العملية و مشاريع التخرج) كانت فيها قيمة الدلالة اكبر من مستوي المعنوية المحدد في هذه الدراسة (5٪)، وبالتالي لا ترفض الفرضية الفرعية الأولي لان ($P<0.05$) ، وهى " توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم (أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني) حيال متغيرات الدراسة والتي تعزي إلى متغير الجنس".

الفرضية الفرعية الثانية:

توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم (أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني) حيال متغيرات الدراسة والتي تعزي إلى متغير الوظيفة ".

لاختبار هذه الفرضية والتي تعزي إلى متغير الوظيفة والذي يتكون من العديد من المكونات ، وعليه الاختبار الذي يكون ملائم في مثل هذه الحالات هو اختبار تحليل التباين(ANOVA)، و الجدول المبين أدناه يوضح نتائج الاختبار:

جدول (**10**) نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتغير الوظيفة

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	F	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
التطبيقات العملية	بين مجموعات	.121	3	.040	.259	.855	غير دال
	داخل مجموعات	8.918	57	.156			
	الكلى	9.039	60				
مشاريع التخرج	بين مجموعات	1.249	3	.416	1.865	.146	غير دال
	داخل مجموعات	12.727	57	.223			
	الكلى	13.976	60				

ويتبين من الجدول (10) أن كل من متغيرات الدراسة (التطبيقات العملية و مشاريع التخرج) كانت فيها قيمة الدلالة اكبر من مستوي المعنوية المحدد في هذه الدراسة (5٪)، وبالتالي لا ترفض الفرضية الفرعية الثانية لان (P<0.05) ، وهى " توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم (أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني) حيال متغيرات الدراسة والتي تعزي إلى متغير الوظيفة".

الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم (أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني) حيال متغيرات الدراسة والتي تعزي إلى متغير الدرجة العلمية "، الجدول المبين أدناه يوضح نتائج الاختبار:

جدول (**11**) نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتغير الدرجة العلمية

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	F	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
التطبيقات العملية	بين مجموعات	.429	3	.143	.947	.424	غير دال
	داخل مجموعات	8.610	57	.151			
	الكلى	9.039	60				
مشاريع التخرج	بين مجموعات	1.230	3	.410	1.833	.151	غير دال
	داخل مجموعات	12.746	57	.224			
	الكلى	13.976	60				

ويتبين من الجدول (11) والخاص باختبار تحليل التباين لمتغير الدرجة العلمية للمستقصي منهم مع محاور الدراسة أن (P>0.05) أي قيمة الدلالة لكل المكونات كانت اكبر من مستوي المعنوية 5٪ ، وعليه ترفض الفرضية الفرعية الثالثة القائلة " توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم (أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني) حيال متغيرات الدراسة والتي تعزي إلى متغير الدرجة العلمية ".

الفرضية الفرعية الرابعة:

" توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم (أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني) حيال متغيرات الدراسة والتي تعزي إلى متغير الخبرة التدريسية "، الجدول المبين أدناه يوضح نتائج الاختبار:

جدول (**12**) نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتغير الخبرة التدريسية

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	F	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
التطبيقات العملية	بين مجموعات	.229	3	.076	.494	.688	غير دال
	داخل مجموعات	8.810	57	.155			
	الكلى	9.039	60				
مشاريع التخرج	بين مجموعات	.121	3	.040	.166	.919	غير دال
	داخل مجموعات	13.854	57	.243			
	الكلى	13.976	60				

ويتبين من الجدول (12) والخاص باختبار تحليل التباين لمتغير الدرجة العلمية للمستقصي منهم مع محاور الدراسة أن($P>0.05$) أي قيمة الدلالة للمكونات كانت اكبر من مستوي المعنوية 5٪ ، وعليه ترفض الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص " توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم (أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني) حيال متغيرات الدراسة والتي تعزي إلى متغير الخبرة التدريسية ".

الفرضية الفرعية الرابعة:

" توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم (أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني) حيال متغيرات الدراسة والتي تعزي إلى متغير الدورات التدريبية "، الجدول المبين أدناه يوضح نتائج الاختبار:

جدول (13) نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) لمتغير الدورات التدريبية

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	F	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
التطبيقات العملية	بين مجموعات	.697	3	.232	1.587	.203	غير دال
	داخل مجموعات	8.342	57	.146			
	الكلى	9.039	60				
مشاريع التخرج	بين مجموعات	1.094	3	.365	1.613	.196	غير دال
	داخل مجموعات	12.882	57	.226			
	الكلى	13.976	60				

ويتبين من الجدول (13) والخاص باختبار تحليل التباين لمتغير الدورات التدريبية للمستقصي منهم مع محاور الدراسة أن(0.05 >P)أي قيمة الدلالة للمكونات كانت اكبر من مستوي المعنوية 5٪ ، وعليه ترفض الفرضية الفرعية الخامسة التي تنص " توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم (أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني) حيال متغيرات الدراسة والتي تعزي إلى متغير الدورات التدريبية".

15. النتائج والتوصيات:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من خلال تحليل استمارات الاستبيان الموزعة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم التقني في مدينة بنغازي والاختبارات الإحصائية التي أجريت عليها و يمكن أجاز النتائج على النحو التالي:

اولاً : النتائج:

- تبين من نتائج ان هناك رضاء من قبل اعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني على التطبيقات العملية ومشاريع التخرج حيث تبين إنها تقع ضمن المستوي المرتفع حسب التصنيف الموضح بجدول رقم (2)، وكان المتوسط الحسابي العام للتطبيقات العملية (3.796) والانحراف المعياري (388.)، اما مشاريع التخرج كان المتوسط الحسابي العام (3.769) والانحراف المعياري (508.).
- أن هناك اتفاقاً وتأييداً عالياً بين أفراد عينة الدراسة حول وجود رضاء على التطبيقات العملية ومشاريع التخرج وذلك تبين من خلال قبول الفرضية الأولى الرئيسية التي تنص "يوجد رضاء من قبل أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني على التطبيقات العملية ومشاريع التخرج".
- كما تبين من خلال تحليل البيانات رفض الفرضية الرئيسية الثانية القائلة" توجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المستقصي منهم (أعضاء هيأة التدريس بمؤسسات التعليم التقني) حيال متغيرات الدراسة والتي تعزي إلى المتغيرات الديموغرافية (الجنس، الوظيفة، الدرجة العلمية، الخبرة التدريسية، الدورات التدريبية)"، حيث تبين بأنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية بين أراء المستقصي منهم حول التطبيقات العملية ومشاريع التخرج تعزي إلى المتغيرات الديموغرافية.

ثانياً:المقترحات والتوصيات:

وأخيراً يمكن طرح بعض المقترحات والتوصيات التي من شأنها أن تسهم بشكل أو بأخر في تعزيز رضاء اعضاء هيأة التدريس على التطبيقات العملية ومشاريع التخرج وإمكانية تحسين التوافق بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل على النحو التالي:

- على مؤسسات التعليم التقني إعادة النظر في سياسة القبول في بعض التخصصات التي يعاني خريجوها من معدلات بطالة مرتفعة.

- ضرورة تفعيل شراكة مؤسسات سوق العمل مع مؤسسات التعليم التقني فيما يتعلق بالتدريب الميداني لضمان تحقيق جودة وفاعلية لمخرجات التعليم التقني وكذلك درجة عالية من التوافق لاحتياجات سوق العمل.
- يجب أن تطور مؤسسات التعليم التقني خرجيها في بعديه المعرفي والمهاريّ، أن تركز على تعليم المهارات المطلوبة لسوق العمل، وذلك يتطلب تطوير أعضاء هيئة التدريس و التدريب، كما يتطلب مواكبة التطور العالمي في المناهج التقنية وكيفية تنفيذ محتواها.
- الاهتمام برفع مستوى اللغة الإنجليزية ومهارات استخدام الحاسوب بمؤسسات التعليم التقني .
- من الضرورة بمكان الاتجاه نحو التدريب وثقافة الاعتماد والترخيص المهني للخريجين (Licensing and Certification) وهنا من الجدير بالذكر أن يتم مراعاة المعايير المهنية الإقليمية والعالمية والتي تركز على المهارات بالإضافة إلى المعارف .
- ضرورة التواصل بين مؤسسات التعليم التقني ومكاتب العمل والتأهيل للحصول على احتياجات سوق العمل من التخصصات و المهارات مع الأعداد من القوى البشرية.
- يجب وضع خطة ورؤية مستقبلية للعام 2025 تتضمن أهم الاستراتيجيات والسياسات التعليمية وخاصة التقنية في ليبيا و ذلك لكون التعليم التقني أحد المصادر الأساسية التي يعتمد عليها في سد احتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة.
- أهمية تفعيل شراكة مؤسسات القطاع الخاص مع التعليم من خلال العمل على زيادة توظيف المخرجات التعليمية ومد جسور العمل المشترك مع مؤسسات التعليم التقني لإزالة المعوقات والأسباب المؤدية إلى تدني مستوى التوظيف للخرجين.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

(1) إدريس، ثابت عبدالرحمن (2008). بحوث التسويق: أساليب القياس و التحليل و اختبار الفروض، مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.

(2) إجباره، زينب حسن، عموش، صباح ابراهيم، (2018) اتجاهات طلاب الثانوية العامة في مدينة بنغازي نحو التعليم التقني، مؤتمر التعليم التقني والجامعي في ليبيا

(3) أحميدة، عطية السنوسي، عقيلة ،المهدي أبوبكر، (2014) ، "دور القطاع العام و الخاص في تطوير التعليم التقني في ليبيا" ، مجلة العلوم والتقنية، العدد الأول

(4) الدلو، حمدي أسعد (2016) "استراتيجيه مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى بغزة.

(5) العيساوي، ستار، زغينين، منصور(2014) " تطوير تخصصات التعليم التقني وربطها بسوق العمل وتفاعلها مع المجتمع – دراسة ميدانية"، مجلة العلوم والتقنية، العدد الأول.

(6) الغضبان، جرجس (2000) "التعليم والتدريب المهني" ، المجلة العربية للتعليم التقني – المجلد السابع عشر، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

(7) الصقع، محمد سالم (2014) "تطوير برنامج التعليم المحاسبي للرفع من كفاءة مخرجاته تلبية لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس وطلبة أقسام المحاسبة"، مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، 2014/4/28 إلى 2014/5/1 ، عمان، الأردن.

(8) الربيعي، فلاح (2012) "المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم" ، المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم ، القاهرة ، المنظمة.

(9) القحطاني، سالم سعيد (1998) "مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية" ، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (رؤى مستقبلية) 25-28 شوال 1418هـ (22-25فبراير 1998م).

(10) الكندري، نوال إسحاق (2010) العلاقة بين أهمية المعرفة باحتياجات سوق العمل ومدى جودة مخرجات الخدمات التعليمية الجامعية، دراسة تطبيقية على جامعة الكويت.

(11) جحا، فاطمة و آخرون (2013) "فاعلية برنامج التدريب العملي بكليات الهندسة قسم الكهرباء في تلبية احتياجات سوق العمل" ورقة علمية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

(12) عبدالمالك، جمال صلاح، ابوجلالة، خالد عيسى (2014) "الموائمة بين نظم التعليم التقني العالي وسوق العمل"، مجلة العلوم والتقنية، العدد الأول.

(12) عبيدات، محمد ابراهيم، ابونصار، محمد، مبيضين، عقلة (1999). منهجية البحث العلمي: القواعد و المراحل والتطبيقات. ط2، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.

(13) هيئة الرقابة الإدارية (2015) التقرير السنوي للعام 2015.

المراجع الأجنبية:

(1) Blumberg, B., D. R. Cooper and P. S. Schindler (2005), Business research methods, London, McGraw-Hill.

(2) Creswell, J. W. (2003), Research Design Qualitative, Quantitative and Mixed Methods Approaches, London, SAGE Publications

(3) Easterby-Smith, M., K. Golden-Biddle and K. Locke (2008), "Working with pluralism: Determining quality in qualitative research," Organizational Research Methods**11**(3): 419-429.

(4) Pallant, J. (2001). SPSS Survival Manual, Buckingham: Open University Press.

(5) Saunders, M., P. Lewis and A. Thornhill (2007), Research Methods for Business Students, Edinburgh, Person Education Limited

(6) Stangor, C. (1998), Research Methods for the Behavioral Sciences, New York, Houghton Mifflin Co.